

جمهورية مصر العربية



رَأْسِيَّةُ الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الشمس ١٥ جنيهاً

السنة التاسعة والستون	الصادر في ٢٥ صفر ١٤٤٨ هـ الموافق (٨ أغسطس سنة ٢٠٢٦ م)	العدد ٣٢ (مكرر)
--------------------------	--	----------------------

محتويات العدد :

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم الصفحة

٣

قرار رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٠٢٦

رئاسة مجلس الوزراء – هيئة مستشارى مجلس الوزراء

٧-٥

استدراك



قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٠٢٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛

وعلى طلب محافظ سوهاج ؛

وعلى ما عرضته وزيرة التنمية المحلية والبيئة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تُخصص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة ٩٦١م^٢ ضمن سيالة
الحيال الغربى المستغنى عنها بحوض المجارية نمرة (٧) وحوض العجوز نمرة (٦)
بالنجم الكبير زمام قرية جزيرة الشورانية ناحية قرية شندويل التابعة للوحدة المحلية
لمركز ومدينة المراغة بمحافظة سوهاج ، وفقاً للوحة وجدول الإحداثيات المرفقين ،
بالمجان ، لصالح مديرية التربية والتعليم بالمحافظة لإقامة مدرسة إعدادية .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٤٤٧هـ

(الموافق ٣ يونية سنة ٢٠٢٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي



رئاسة مجلس الوزراء هيئة مستشارى مجلس الوزراء

استدراك

نُشر في الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٠ {مكرر} في ٢٦ يولية سنة ٢٠٢٦ قانون إعادة تنظيم جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢٦، وقد تلاحظ وجود أخطاء في ترقيم بعض بنود المواد (٧٨، ٨٢، ٨٩)، بيانها وتصويبها على النحو المبين بالجدول الآتي:

الخطأ	الصواب
مادة ٧٨: يُقدم التظلم إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٧٧ من هذا القانون خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان صاحب الشأن بالقرار بخطاب مسجل بعلم الوصول أو بأي وسيلة إلكترونية يتحقق بها علمه. ويجب على لجنة التظلمات أن تكفل لذوي الشأن ضمانات الدفاع والمواجهة الكاملة، وعلى الأخص ما يأتي: ١- إخطار المتظلم وجميع ذوي الشأن بموعد نظر التظلم. ٢- تمكين ذوي الشأن من الاطلاع على ملف التظلم. ٣- تمكين ذوي الشأن من تقديم مذكرات بدفاعهم ومستنداتهم، ولهم طلب سماع أقوالهم أمام اللجنة. وتصدر اللجنة قرارها مسبباً خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ تقديم التظلم، ويُعد فوات هذه المدة دون البت فيه بمثابة رفض التظلم. ويكون قرار اللجنة إما بإلغاء القرار المتظلم منه، أو بتخفيض الجزاء المالي الموقع على الشخص المخالف، أو برفض التظلم. وتكون قرارات اللجنة بالبت في التظلم نهائية. وتبين لائحة الجزاءات المالية الإدارية وسائل إعلان ذوي الشأن وإجراءات تقديم التظلمات ونظرها والبت فيها.	مادة ٧٨: يُقدم التظلم إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٧٧ من هذا القانون خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان صاحب الشأن بالقرار بخطاب مسجل بعلم الوصول أو بأي وسيلة إلكترونية يتحقق بها علمه. ويجب على لجنة التظلمات أن تكفل لذوي الشأن ضمانات الدفاع والمواجهة الكاملة، وعلى الأخص ما يأتي: ١- إخطار المتظلم وجميع ذوي الشأن بموعد نظر التظلم. ٢- تمكين ذوي الشأن من الاطلاع على ملف التظلم. ٣- تمكين ذوي الشأن من تقديم مذكرات بدفاعهم ومستنداتهم، ولهم طلب سماع أقوالهم أمام اللجنة. وتصدر اللجنة قرارها مسبباً خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ تقديم التظلم، ويُعد فوات هذه المدة دون البت فيه بمثابة رفض التظلم. ويكون قرار اللجنة إما بإلغاء القرار المتظلم منه، أو بتخفيض الجزاء المالي الموقع على الشخص المخالف، أو برفض التظلم. وتكون قرارات اللجنة بالبت في التظلم نهائية. وتبين لائحة الجزاءات المالية الإدارية وسائل إعلان ذوي الشأن وإجراءات تقديم التظلمات ونظرها والبت فيها.

الصواب	الخطأ
مادة ٨٢: تحدد الأقدمية في الوظيفة بتاريخ القرار الصادر بالتعيين فيها، ما لم يحددها القرار بتاريخ آخر، وتحدد الأقدمية فيما بين المعينين بقرار واحد بترتيب أسمائهم فيه. ويراعى في تحديد الأقدمية القواعد الآتية: ١- إذا كان التعيين لأول مرة تحسب أقدمية المعينين على أساس درجة ومدة القيد في جدول المحامين مع حساب مدة الاشتغال بالمحاماة أو الأعمال النظرية طبقاً للقاعدة المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون. وعند التساوي يقدم صاحب المؤهل الأعلى، فالأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية، فالأقدم تخرجاً، فالأكبر سناً، وذلك كله بشرط ألا يسبقوا زملائهم في الإدارة القانونية. ٢- إذا كان التعيين متضمناً ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الوظيفة السابقة. وتحدد الأقدمية فيما بين الزملاء في حكم البندين ١، ٢ من هذه المادة بتاريخ استيفاء كل منهم شروط الصلاحية للتعيين في الوظيفة التي عين بها في الإدارة القانونية.	مادة ٨٢: تحدد الأقدمية في الوظيفة بتاريخ القرار الصادر بالتعيين فيها، ما لم يحددها القرار بتاريخ آخر، وتحدد الأقدمية فيما بين المعينين بقرار واحد بترتيب أسمائهم فيه. ويراعى في تحديد الأقدمية القواعد الآتية: إذا كان التعيين لأول مرة تحسب أقدمية المعينين على أساس درجة ومدة القيد في جدول المحامين مع حساب مدة الاشتغال بالمحاماة أو الأعمال النظرية طبقاً للقاعدة المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون. وعند التساوي يقدم صاحب المؤهل الأعلى، فالأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية، فالأقدم تخرجاً، فالأكبر سناً، وذلك كله بشرط ألا يسبقوا زملائهم في الإدارة القانونية. إذا كان التعيين متضمناً ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الوظيفة السابقة. وتحدد الأقدمية فيما بين الزملاء في حكم البندين ١، ٢ من هذه المادة بتاريخ استيفاء كل منهم شروط الصلاحية للتعيين في الوظيفة التي عين بها في الإدارة القانونية.
مادة ٨٩: لا تسري على الجهاز أو الصندوق السيادي أو الصندوق الخدمي أحكام القوانين المنظمة لأبلولة نسب محددة من أرصدة بعض الجهات أو فوائضها، بحسب الأحوال، إلى الخزنة العامة للدولة. ومع ذلك، يجوز لرئيس الجمهورية، بناء على عرض وزير المالية، وبعد أخذ رأي مجلس الإدارة، أن يقرر أبلولة نسبة من الفوائض أو العوائد أو الأرصدة إلى الخزنة العامة للدولة على النحو الآتي: ١- نسبة لا تقل عن (١٠٪) من صافي فائض العمليات الجارية لمنطقة التنمية المستدامة. ٢- نسبة لا تقل عن (٧٪) من العوائد الحقيقية السنوية للاستثمار الأموال المخصصة للاستثمار بالصندوق السيادي. ٣- مبلغ مقطوع، بما لا يزيد على مرة واحدة سنوياً، من صافي فائض رصيد حساب الصندوق الخدمي مع جواز زيادة هذا المبلغ المقطوع من سنة لأخرى.	مادة ٨٩: لا تسري على الجهاز أو الصندوق السيادي أو الصندوق الخدمي أحكام القوانين المنظمة لأبلولة نسب محددة من أرصدة بعض الجهات أو فوائضها، بحسب الأحوال، إلى الخزنة العامة للدولة. ومع ذلك، يجوز لرئيس الجمهورية، بناء على عرض وزير المالية، وبعد أخذ رأي مجلس الإدارة، أن يقرر أبلولة نسبة من الفوائض أو العوائد أو الأرصدة إلى الخزنة العامة للدولة على النحو الآتي: نسبة لا تقل عن (١٠٪) من صافي فائض العمليات الجارية السنوي لمنطقة التنمية المستدامة. نسبة لا تقل عن (٧٪) من العوائد الحقيقية السنوية للاستثمار الأموال المخصصة للاستثمار بالصندوق السيادي. مبلغ مقطوع، بما لا يزيد على مرة واحدة سنوياً، من صافي فائض رصيد حساب الصندوق الخدمي مع جواز زيادة هذا المبلغ المقطوع من سنة لأخرى.

لذا لزم التنويه.

رئاسة مجلس الوزراء هيئة مستشارى مجلس الوزراء استدراك

نُشر في الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٠ مكرر (أ) في ٢٨ يولية سنة ٢٠٢٦ كل من:

أولاً: القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢٦ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، وقد تلاحظ وجود أخطاء مادية في النسخة المنشورة، بيانها وتصويبها على النحو المبين بالجدول الآتي:

الخطأ	الصواب
مادة (٢٨ مكرراً): - "يلحق أداء الضريبة المستحقة على الآلات والمعدات والأجهزة الطبية الواردة من الخارج" - " ويجوز لأسباب مبررة تقبلها المصلحة <u>ومد</u> هذه المدة.." - " وسداد الضريبة <u>المستحق</u> ..." - " وتُعد الأجهزة التي تستخدم في الأغراض الطبية فى الأجهزة الطبية"	مادة (٢٨ مكرراً): - "يلحق أداء الضريبة المستحقة على الآلات والمعدات والأجهزة الطبية، الواردة من الخارج" - " ويجوز لأسباب مبررة تقبلها المصلحة <u>مد</u> هذه المدة.." - " وسداد الضريبة <u>المستحقة</u> ..." - " وتُعد الأجهزة التي تستخدم فى الأغراض الطبية فى <u>حك</u> الأجهزة الطبية"

ثانياً: القانون رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، وقد تلاحظ وجود أخطاء مادية في النسخة المنشورة، بيانها وتصويبها على النحو المبين بالجدول الآتي:

الخطأ	الصواب
مادة (٢٧ مكرراً): - " وإجراءات <u>حكومتها</u> بما لا يتعارض مع"	مادة (٢٧ مكرراً): - " وإجراءات <u>حوكمتها</u> بما لا يتعارض مع"

ثالثاً: القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٦ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقد تلاحظ وجود أخطاء مادية في النسخة المنشورة، بيانها وتصويبها على النحو المبين بالجدول الآتي:

الخطأ	الصواب
المادة الأولى: " يُستبدل بنصوص المواد (٢٨) / الفقرة الأولى - البند ٤، ٤٣، ٤٦ مكرراً..... "	المادة الأولى: " يُستبدل بنصوص المواد (٢٨) / الفقرة الأولى - البند ٤، ٤٦ مكرراً..... "
مادة (٤٣): - رقم المادة خطأ " تُفرض ضريبة بسعر (٢,٥٪) <u>ويغير</u> أى تخفيض على إجمالي قيمة التصرف في العقارات <u>العينية</u> "	مادة (٤٢): " تُفرض ضريبة بسعر (٢,٥٪) <u>ويغير</u> أى تخفيض على إجمالي قيمة التصرف في العقارات <u>المبنية</u> "
مادة (٥٢) فقرة أولى / بند ١): " وتنتهي الاستفادة <u>عن</u> حكم الفقرة السابقة بانتهاء مدة القروض المتعلقة <u>وتنفذ</u> الأعمال الأساسية.... "	مادة (٥٢) فقرة أولى / بند ١): " وتنتهي الاستفادة <u>من</u> حكم الفقرة السابقة بانتهاء مدة القروض المتعلقة <u>بتنفيذ</u> الأعمال الأساسية.... "
مادة (٥٦) فقرة رابعة): "ألا تقل نسبة مساهمة الشركة..... "	مادة (٥٦) فقرة رابعة): " ٢- ألا تقل نسبة مساهمة الشركة..... "
المادة الرابعة: "عن الفترات الضريبية التي تبدأ في الأول من يناير عام ٢٠٢٢.... "	المادة الرابعة: "عن الفترات الضريبية التي تبدأ في الأول من يناير عام ٢٠٢٣.... "
المادة السادسة: "كما تلغى المواد (٣٩) مكرراً، ٤٦ مكرراً ٥، ٤٦ مكرراً ٧، ٤٩ مكرراً) منه، <u>وبالمادة</u> السابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المشار إليه".	المادة السادسة: "كما تلغى المواد (٢٩) مكرراً، ٤٦ مكرراً ٥، ٤٦ مكرراً ٧، ٤٩ مكرراً) منه، <u>والمادة</u> السابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المشار إليه".

لذا لزم التنويه.

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٦

٤٠٩ - ٢٠٢٦/٨/٩ - ٢٠٢٦/٢٥١٤٨